

الفصل الخامس

دور نظم المعلومات المحوسبة في تعزيز مفاهيم الحوكمة

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع نظم المعلومات في البنوك الأردنية.

وكذلك التعرف على آليات الحوكمة المطبقة في البنوك الأردنية ومستوى تطبيقها، ومعرفة دور نظم المعلومات في تعزيز مفاهيم الحوكمة في البنوك الأردنية.

تكونت عينة الدراسة من مديري الإدارة العليا ومديري ورؤساء أقسام نظم المعلومات في البنوك التجارية العاملة في الأردن. تم تطوير استبانة لجمع البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير ذا دلالة إحصائية لنظم المعلومات على العدالة، تعزيز مسؤوليات البنوك، الانضباط، الشفافية، والاستقلالية في البنوك.

كما يوجد علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية بين نظم المعلومات وأبعاد الحوكمة بشكل عام، وأوصت الدراسة دعم عملية البحث في مجال نظم المعلومات لتحقيق وخدمة نوعية المعلومات وبما يعزز من تطبيق الحوكمة في البنوك.

وكذلك الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في ما يتعلق بالحوكمة لدعم المزايا ودرء العيوب، واختصار الوقت بعدم تكرار التجارب والاختفاء ثم محاولة تصحيحها بعد ذلك.

وأوصت بضرورة تدريب العاملين في الوحدات الاقتصادية على
الاستخدامات الحديثة لنظم المعلومات والتطورات الحديثة.

The role of information systems on strengthening
governance- applied study at Jordanian banks

Dr. Nazem M.M. Malkawi

Associate Prof. Chair of MIS Department– Economic
and Business Collage- Jadara University- Irbid- Jordan-
n_malkawi@hotmail.com

Abstract

This study aimed to identify the reality of information systems in Jordanian banks. As well as identify the governance mechanisms applied in Jordanian banks and the level of their application, and knowledge of the role of information systems in promoting the concepts of governance in Jordanian banks. The study sample consisted of managers and head of information section in commercial banks in the Irbid Governorate. And has been prepared and a private questionnaire designed to collect the necessary data to measure the variables of the study. The study found the most important results following that there is an effect statistically significant at the level of ($0.05 \geq \alpha$) between information systems and governance in its all dimensions justice, Discipline, Independence, promotion of the responsibilities of the banks, information systems and the promotion of transparency), and recommended the study support the process of research in the field of information systems to achieve the service quality of the information so reduces the spread of cases of corruption and manipulation and to end the state of poor governance to do so. As well as to benefit from the experiences of other countries in relation to support the benefits of governance and the prevention of

defects, and shorten the time not to repeat the experiments and then try to correct mistakes after that. And that it is necessary to train workers in economic units on the modern uses of information systems and modern developments.

المقدمة

إزداد دور نظام المعلومات في المنظمات وخاصة المصرفية منها، في عصر التغيرات السريعة والاضطرابات البيئية والمنافسة الشديدة، إذ يشكل نظام المعلومات مفهوماً متكاملًا تدرج في إطاره مكونات عدة منها:

الأجهزة والمعدات الحاسوبية والبرمجيات على اختلاف أشكالها والأفراد كخبراء وعاملين، والإجراءات وقواعد البيانات، والبيانات باختلاف أنواعها.

وهذه التوليفة من المكونات تعطي صورة حقيقية لنظام المعلومات في المنظمة، حيث تقوم نظم المعلومات في منظمات الأعمال بدورين أساسيين أولهما: تزويد الأفراد متخذي القرارات في مخلف أجهزة المنظمة بالمعلومات الضرورية، لصياغة قرارات صائبة عند الحاجة وثانيهما توفير التقارير الدورية والروتينية اللازمة لسير العمل.

وتعمل أنظمة الإدارة المالية على تجميع التكنولوجيا والأشخاص والعمليات والبيانات التنظيمية، لتطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات وبالتالي تسهيل أداء المنظمة، ويتم من خلالها الحصول على المعلومات.

وكنتيجة لعدد من الأزمات الاقتصادية والمالية التي تضرب الاقتصاد العالمي بين فترة وأخرى ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في

أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخراً من انهيارات مالية ومحاسبية خلال عام 2002 وما تبعها من أزمات خاصة الأزمة المالية العالمية عام 2008. وتزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي. وهذا ما دفع إلى تعظيم دور نظم المعلومات في تطبيق وتعزيز الحوكمة وهو ما تسعى هذه الدراسة لدراسته

1. مشكلة الدراسة:

بالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه نظم المعلومات في كونها جزءاً تكاملياً وهاماً لتحقيق النجاح للمنظمات ودورها في تفعيل الأنشطة، والمشاركة في اتخاذ القرارات مع الإدارة العليا، إلا أن هناك عدم إدراك كاف وواضح لكفاءة نظم المعلومات الإدارية في إرساء وتعزيز قواعد الحوكمة وسيتم التركيز في هذه الدراسة على ما يلي:

- قياس وتقييم نظم المعلومات في البنوك الأردنية.
- التعرف على دور نظم المعلومات في إرساء وتعزيز قواعد الحوكمة في البنوك.

2. أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من الأهمية التي تحظى بها حوكمة الشركات في الوقت الحاضر وأهمية نظم المعلومات كونه أحد الأسس التي تركز عليها

حوكمة الشركات، إذ تساعد نظم المعلومات في فحص وتقويم النشاطات التشغيلية ونظم الرقابة الداخلية والتحقق من صحة التوجهات الإستراتيجية للإدارة و كذلك صحة تطبيقها، إذ أن حوكمة الشركات تعمل على رقابة وتقويم سلوك مجالس الإدارة وتوجيهها نحو تحقيق مصالح المستثمرين عن طريق كفاءة استعمال الموارد و تعظيم قيمة البنوك وتعزيز سمعتها في الأسواق التنافسية من خلال بناء الثقة في أوساط المتعاملين بما يمكنها من جذب مصادر التمويل سواء كانت محلية أو عالمية .

3. أهداف الدراسة:

- التعرف على واقع نظم المعلومات في البنوك الأردنية.
- التعرف على آليات الحوكمة المطبقة في البنوك الأردنية ومستوى تطبيقها.
- معرفة دور نظم المعلومات في تعزيز مبادئ الحوكمة في البنوك الأردنية.

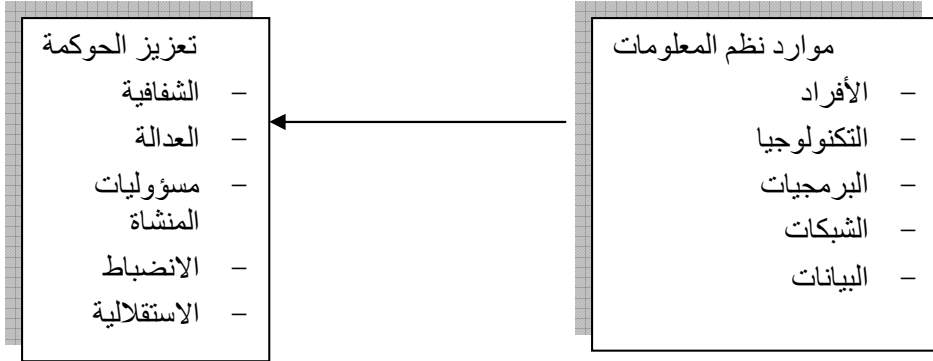
4. متغيرات الدراسة

- المتغير المستقل: نظم المعلومات.
- المتغير التابع: تعزيز الحوكمة.

الشكل (1) نموذج الدراسة

المتغير التابع

المتغير المستقل



(عبد الحي، علي. 2009. نظم المعلومات والحوكمة، دار بيروت للنشر والتوزيع، لبنان)

(سليمان ، محمد مصطفى ، " حوكمة الشركات و معالجة الفساد المالي والإداري " ، الدار الجامعية ، مصر ، 2006 .)

5. فرضيات الدراسة

- **الفرضية الأولى:** هناك تأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نظم المعلومات وبين تعزيز الشفافية في البنوك.
- **الفرضية الثانية:** هناك تأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نظم المعلومات والعدالة في البنوك.
- **الفرضية الثالثة:** هناك تأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نظم المعلومات وبين تعزيز مسؤوليات البنوك.
- **الفرضية الرابعة:** هناك تأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نظم المعلومات وبين الانضباط في البنوك.

- **الفرضية الخامسة:** هناك تأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نظم المعلومات وبين استقلالية البنوك.

6. منهجية الدراسة

6-1. أسلوب الدراسة

تنتمي الدراسة الحالية إلى البحث الإيضاحي (Explanatory Research) إذ تهدف إلى عرض خصائص وسمات محددة، وتحليل واشتقاق الاستنتاجات ذات الدلالة بالنسبة للمشكلة التي يعالجها البحث للوصول إلى التأثير.

6-2. مجتمع عينة الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في كافة البنوك العاملة في الأردن والبالغ عددها (22) بنكاً، تم اختيار عينة عشوائية تكونت من سبعة بنوك منها وبنسبة 31 %، كما تم اختيار عينة عشوائية من (82) فرداً تم توزيع الإستبانة عليهم من مستويات الإدارة الوسطى والعليا، استرجع منها (70) إستبانة بنسبة 85%.

6-3. أساليب جمع البيانات

تم استخدام مصدرين أساسيين من مصادر جمع البيانات وهما:

(1) المصادر الثانوية .

تتمثلت في الكتب والمقالات والانترنت التي تختص في دراسة الموضوع ، كما تم الاعتماد على مجموعة من رسائل الماجستير والأبحاث والدراسات السابقة .

(2) المصادر الأولية .

وتتمثل في الاستبانة التي تم تطويرها لهذه الغاية.

7. الدراسات السابقة

دراسة عبد الرحمن (2009) بعنوان "دور حوكمة الشركات في رفع كفاءة سوق الأوراق المالية- دراسة نظرية تطبيقية" حيث توصلت الدراسة إلى أن الحوكمة تعد أداة كفيلة بتوفير أكبر قدر من المعلومات ذات الجودة العالية، بحيث تعتمد إلى مجموعة من الأدوات التي تهتم بنوعية المعلومات من خلال اعتمادها على مبدأ الإفصاح والشفافية. كما توصلت إلى أن الحوكمة تحقق أكبر قدر من الجودة والمصداقية في المعلومات من خلال ما تقدمه المراجعة برفع درجة الثقة في هذه المعلومات عن طريق مراجع الحسابات.

دراسة حمادي (2008) بعنوان "التدقيق الخارجي كآلية لتطبيق حوكمة الشركات- دراسة في مجمع صيدال-الجزائر"، توصل الباحث في هذه الدراسة إلى أن التدقيق هو أحد الأدوات الضرورية لقيام بيئة أعمال أكثر تنافسية، حيث اكتسب مكانته من منفعته وقدرته على الاستجابة لاحتياجات الأفراد وأصحاب المصالح، وأن العلاقة بالشركة بالإضافة إلى التطور الذي طرأ على البنية الاقتصادية والاجتماعية ومن الوقت الحاضر- حوكمة الشركات- قد انعكس بصورة واضحة على مفهوم وأدوات هذه التقنية، والملاحظ وجود علاقة طردية بين استقلالية المدقق الخارجي وجودة عمله وبالتالي جودة المعلومات التي تعكس الوضعية المالي للشركة.

دراسة خليل، محمد (2005) بعنوان "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية- دراسة نظرية تطبيقية"، حيث توصل الباحث إلى أن تعدد الأبعاد المحاسبية

لعملية حوكمة الشركات ومنها تحقيق المساءلة والرقابة المحاسبية، والسعي نحو تطوير وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة، وتحقيق الإفصاح والشفافية والحد من الآثار السلبية لعملية إدارة الأرباح علاوة على التقويم الفعال المستمر لأداء الوحدة الاقتصادية.

الدراسات الأجنبية:

قام كل من (Change and King 2005) بدراسة بعنوان " تقييم أداء دوائر نظم المعلومات" حيث هدفت إلى تطوير الأداة المستخدمة في تقييم أداء دوائر نظم المعلومات، حيث اعتمد الباحثان على أسلوب الاستبانة لجمع البيانات من عينة الدراسة والمكونة من 346 مستخدم للنظام في 149 منظمة وقد تكونت أداة القياس من ثلاثة أبعاد أساسية وهي (أداء النظام- خدمة الأداء وفعالية المعلومات) وكل بعد يتكون من أبعاد جزئية وعملية أدت إلى ظهور أداة تقيس 18 عامل غير بعدي ضمن المقاييس الثلاث الأخرى ومن أهم نتائج هذه الدراسة إن الأداة المستخدمة ليست شاملة كفاية لتغطية كل جوانب أداء دوائر نظم المعلومات ، إن الأداة تعكس الايجابية في العلاقة في تطوير عمليات الأعمال بفعالية والأداء للمنظمة وبالتالي ستستخدم الأداة في تقييم أداء نظم المعلومات. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير الأداة المستخدمة في تقييم أداء دوائر نظم المعلومات.

وقام كل من (Hitt and Jolfsson,1996) بدراسة بعنوان " المقاييس التي تحد من مدى فاعلية وآثار نظم المعلومات على أداء المنظمة " شملت 370 منظمة عن طريق استخدام الاستبيان وكذلك من خلال الاطلاع على التقارير والوثائق ذات العلاقة وعلى الموازنات والنفقات المرصودة لوحدة

نظم المعلومات وتوصلت إلى النتائج التالية: تعتبر الإنتاجية من المؤشرات والمقاييس ذات المصدقية العالية في عملية تقييم مدى كفاءة وفاعلية نظم المعلومات خصوصا في المنظمات التي تعتمد على إنتاج منتجات يسهل تقييمها، وان مدى رضا المستهلك عن الخدمات المقدمة، يعتبر من الأمور المهمة ومن المؤشرات الناجحة والدالة على مدى كفاءة وفاعلية نظم المعلومات الإدارية.

وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد المنظمات على تحديد المقاييس التي تحد من استخدام نظم المعلومات وكيفية استخدام هذه المقاييس.

دراسة (Clark, et al., 2004) تناولت دراسة العلاقة بين جودة نظم حوكمة الشركات وأداء سوق الأوراق المالية، وذلك من خلال دراسة حالة شركة Ahold وهي مثال لفشل حوكمة الشركات في أوروبا، حيث تم تحليل تعاملات السوق الخاصة بأسهم الشركة في بورصة الأوراق المالية لكل من أمستردام ونيويورك خلال الفترة من عام 1973 حتى 2004 وتحليل سلسلة أحداث لتقلب أسعار أسهم الشركة ورد فعل السوق لضعف نظام حوكمة الشركات، وقد أوضحت الدراسة أن شركة Ahold إحدى ثالث أكبر متاجر تجزئة في العالم أنشئت عام 1887 في أمستردام وكانت من أوائل الشركات التي سجلت في بورصة أمستردام عام 1948، ثم دخلت أسواق أمريكا وأوروبا وأصبحت سلسلة متاجر، وظهرت الأزمة في شباط عام 2003 عند الإعلان عن مخالفات محاسبية ومالية بسبب قصور شفافية خطط حوافز ومكافآت المديرين وضعف الإفصاح وقصور المعلومات المقدمة إلى السوق، مما ترتب عليه قيام المساهمين ببيع أسهم الشركة

وانخفاض أسعار الأسهم حوالي 63% من قيمتها في فبراير 2003، وقد خلصت الدراسة من خلال تحليل أسعار الأسهم أن أسعار أسهم الشركة كانت ثابتة وتتميز بالاستقرار حتى عام 1982، ثم بدأت في زيادة مستقرة من عام 1982 حتى 1995 ثم النمو السريع حتى عام 2000، ثم انخفضت الأسعار حوالي 63% في فبراير عام 2003، وقد أشارت الدراسة إلى ضعف نظم حوكمة الشركات بشركة Ahold مقارنة بالشركات الأخرى في أوروبا، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين جودة نظم حوكمة الشركات والتقلب في أسعار الأسهم، وأوصت الدراسة بأن زيادة التقلب في الأسعار يشير إلى ضعف وقصور المعلومات المقدمة للسوق وضعف نظم حوكمة الشركات.

دراسة (Solomon, et al., 2004) تناولت الدراسة تحليل الحالة الراهنة لمهنة المحاسبة وتحديد العلاقة بين حوكمة الشركات ونظم المعلومات، وتحديد أسباب فشل الشركات وخداع المستثمرين وتحويل الثروة والموارد من المساهمين إلى الإدارة، واستخدام المعلومات المحاسبية في خداع وغش المساهمين، وقد حددت الدراسة أطراف مشكلة حوكمة الشركات بكل من واضعي المعايير المحاسبية، المدققون، العميل (المنشأة)، مكاتب التدقيق والإدارة. وقد توصلت الدراسة إلى أنه قبل صدور قانون Surbane- Oxley Law كان اهتمام المدققين هو زيادة الإيرادات وذلك من خلال تقديم الاستشارات مقابل اهتمام أقل بعملية التدقيق، والتعاقد مع الإدارة باعتبارها العميل، والسماح بتقديم كل من التدقيق الداخلي والخارجي، كما توصلت الدراسة إلى أن الوضع قبل القانون بالنسبة لمجلس الإدارة

يتصف ببعض جوانب القصور أهمها اختيار أعضاء مجلس الإدارة بواسطة المديرين التنفيذيين سواء كانوا أصدقاء لهم أو هناك مصالح مادية، ويتم مكافأة أعضاء مجلس الإدارة ليس على أساس الأداء.

وأوصت الدراسة بعدم الربط بين الرقابة الداخلية والخارجية، وضعف نظم الأمان وشيوع المسئولية.

كما يتصف النظام السابق للحوافز الإدارية بأنه نظام معقد يترتب عليه تحويل الثروة من المساهمين إلى الإدارة بأي وسائل.

دراسة (Imhaff, and Eugene 2003) تناولت هذه الدراسة العلاقة بين جودة نظم المعلومات وحوكمة الشركات في أمريكا، حيث قامت بدراسة تحليلية لنظم المعلومات والمحاسبة وحوكمة الشركات في الماضي والحاضر بهدف تدقيق التطور التاريخي لهما من أجل تحديد وفهم خصائصهم البارزة في الماضي والتي أدت إلى فشل بيئة التقارير المالية، ثم اقتراح التغييرات اللازمة فيهما لعلاج هذا الفشل لضمان جودة ونزاهة عملية التقارير المالية، ثم تحفيز البحوث التجريبية لدعم جودة ونزاهة هذه التقارير في المستقبل. ولقد اقترحت الدراسة إجراء تغييرات حقيقية في حوكمة الشركات قبل تطوير جودة المحاسبة والتدقيق، وفي النهاية أوصت الدراسة بأن تأخذ لجنة بورصة الأوراق المالية SEC القيادة في تحسين نظام حوكمة الشركات وتطوير نظام المعلومات الذي يدعمها.

الإطار النظري:

1. نظم المعلومات:

ظهرت نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية استجابة لحاجة الإدارة

العلمية الحديثة إلى نوعية معينة من المعلومات الإدارية والمحاسبية اللازمة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات ، فقد طوعت الإدارة والمحاسبة من أساليبها ومبادئها ووظائفها لتساعد في حل المشاكل الإدارية، باعتبارها نظاماً جديداً للمعلومات يتعامل مع مشاكل نظم المعلومات الشاملة الإدارة(الصيرفي، 2005).

2. مفهوم نظم المعلومات وأهميتها

تعرف أنظمة المعلومات Information Systems على أنها "مجموعة من المكونات المادية والبشرية والبرمجيات والإجراءات تعمل على جمع ومعالجة و تخزين واسترجاع وتوزيع المعلومات بهدف دعم عملية اتخاذ القرارات والسيطرة في المنظمة" (Laudon, 2012).

وبعبارة أخرى يوفر نظام المعلومات معلومات دقيقة وكافية عن الأنشطة المختلفة للمنظمة من إنتاج وتسويق وتخطيط وأنشطة بحث وتطوير، وفي الوقت نفسه يكون قادراً على تلبية حاجات الإدارة من المعلومات الخاصة بالبيئة الخارجية والتي تكون ضرورية لصياغة وتطوير خطط إستراتيجية بعيدة الأجل وخطط تكتيكية قصيرة الأجل (Mcleado, 2007).

وتكمن أهمية أنظمة المعلومات في قدرتها على تحقيق الكثير من المنافع للمنظمة مثل المرونة والسرعة وضبط المخزون ومراقبة الإنتاج والمساعدة في سرعة إنجاز المعاملات ودقتها، وتقديم خدمات الزبائن بما يتلاءم مع حاجاتهم ورغباتهم، كما تساعد ومن خلال التقارير التي توفرها في دعم عملية اتخاذ القرارات وبالتالي تحسين نوعية القرار وزيادة قيمته

وإنتاجيته المعتمدة على المعلومات المقدمة والمقترنة بالتالي بأداء المنظمة وإنتاجيتها، كما توفر معلومات عن مصادر المنظمة وتكاليف عملياتها وتحسن من إنتاجية العاملين ورفع روحهم المعنوية، بمعنى أنها تخدم جميع الأنشطة في المنظمة من محاسبة ومالية وعمليات وتسويق...الخ، عن طريق العديد من أنظمة المعلومات المتخصصة، فنظام المعلومات التسويقية يدعم قسم التسويق، كما أن أنظمة معلومات الموارد البشرية تدعم قسم الموارد البشرية وعمليات استقطاب العاملين وتدريبهم وتحسين أدائهم، وأنظمة المعلومات المالية والمحاسبية تدعم تدفق الأموال من المنظمة وإليها من حيث الاستثمار والأجور وغيرها، مع وجود علاقة تكاملية اعتمادية بين هذه الأنظمة الفرعية، بمعنى آخر إن مخرجات نظام ما هي مدخلات لنظام آخر. أما مكونات نظام المعلومات فهي خمسة موارد رئيسية وهي (Kroenke, 2011):

1. **الأجهزة Hardware** : وتمثل الآلات والأدوات المستخدمة في عمليات تنظيم المعلومات.
2. **البرمجيات Programs** : وهي الآراء والأفكار والمفاهيم اللازمة لوضع التنظيم والتصميم لتناول هذه المعلومات.
3. **البيانات Data**: التي تمثل مجموعة البيانات والموارد والوثائق الخاضعة للنظام والتي سوف يتناولها.
4. **الإجراءات Procedures**: الأنظمة والتعليمات التي تحكم عمل نظم المعلومات داخل المنظمة.

5. الأفراد People : وهي مجموعة الأفراد المستخدمين الذين يستخدمون نظام المعلومات ويستفيدون من مخرجاته والمتخصصين في تنظيم وتجهيز وتحليل واسترجاع هذه المعلومات.

وهذه المكونات الخمسة توجد في جميع نظم المعلومات من أكثرها بساطة إلى النظم الكبيرة والمعقدة، هذا وتشكل البرمجيات التعليمات الخاصة بالمعدات التكنولوجية، في حين تشكل الإجراءات التعليمات الخاصة بالأفراد وعملهم وتعاملهم مع النظام، والبيانات هي الجسر الذي يربط هذه المكونات

Source: Kroenke, David (2011), using MIS, Prentice

Hall

هذا وتصنف أنظمة المعلومات حسب المستوى الإداري الذي تخدمه إلى ثلاثة أنواع رئيسة هي: أنظمة المستوى التشغيلي، أنظمة مستوى الإدارة، وأنظمة المستوى الاستراتيجي، وحدد (Laudon, 2012) (O, Brien, 2007) أربعة أصناف رئيسة لنظم المعلومات تبعاً للمستويات الإدارية التي تدعمها وهي: نظم معالجة المعاملات وتخدم مستوى الإدارة الدنيا، نظم دعم القرارات ونظم دعم الإدارة وتخدم مستوى الإدارة الوسطى، ونظم دعم التنفيذ التي تخدم مستوى الإدارة العليا.

والهدف الأساسي من نظم المعلومات هو إعطاء المنشأة أقصى فائدة من استخدام الحاسب الآلي والنظم المساعدة في توفير المعلومات وإدارتها واستخدامها في الحياة العملية وذلك بتحليل المعلومات والبيانات التي تمتلكها الشركة أو المؤسسة أو المنشأة الحكومية التي لا تهدف للربح أيضاً والتي تستفيد من هذا أيضاً بتحليل البيانات والوصول إلى قرارات مدعمة واقرب ما يكون للأفضل. (الشراي، 2008)

الثمرة الحقيقية من نظم المعلومات هي تزويد المستويات الإدارية المختلفة في مؤسسة ما بكل ما تحتاجه من معلومات تساعد القائمين بالعمل على اتخاذ القرار المناسب، فنظم المعلومات هي طريقة لإبراز المعلومة في الوقت المناسب بالشكل المقروء للشخص المسئول بصورة دقيقة، باستخدام الحاسب الآلي أو حتى باستخدام نظم يدوية ولكنها دقيقة بصورة كافية. وبصفة عامة يمكن تقسيم نظم المعلومات التي يمكن استخدامها داخل المنشأة للمعاونة في عمليات المستويات الإدارية المختلفة إلى أربعة أنواع رئيسية هي (البكري، 1998):

أولاً: نظم معالجة المعلومات:

نظم للمعالجة الآلية للعمليات الروتينية الأساسية لدعم أنشطة التشغيل المختلفة داخل المنشأة، واهم وظائف هذه النظم هي معالجة البيانات وإنتاج التقارير، وكأمثلة لنظم معالجة العمليات يمكن ذكر البكري:

- نظام شؤون الموظفين.
- نظام شؤون المالية.
- نظام المستودعات ومتابعة المخزون... الخ.

ثانياً: نظم المعلومات الدراية:

هي نظم آلية للمعلومات تتألف من مجموعة من العمليات المنتظمة التي تمتد المدراء والمستويات الإدارية المختلفة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في تنفيذ الأعمال واتخاذ القرارات داخل المنشأة، وكأمثلة لهذه النظم يمكن ذكر ما يلي (غالب، 2000):

- نظام معلومات التسويق.

- نظام معلومات التمويل.

- نظام معلومات الإدارة العليا.

ثالثاً: نظام دعم اتخاذ القرارات:

هي نظم آلية للمعلومات لدعم أنشطة اتخاذ القرارات داخل المنشأة ويكثر استخدامها في العمليات التالية (سهاونة، 2003):

- التخطيط ووضع الخطط.

- تحليل البدائل.

- اختيار أفضل الحلول للاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

رابعاً: نظم المعلومات المكتبية:

هي نظم آلية تهدف إلى تحسين كفاءة أعمال السكرتارية والعاملين والمدراء في المنشأة عن طريق تعديل هياكل أنشطة المكاتب، وتستخدم هذه النظم تقنيات حديثة لتسهيل عمليات (إيهاب، 2001):

- تجهيز المعلومات.

- تخزين واسترجاع المعلومات.

- نقل واتصال المعلومات.

ويمكن تصنيف نظم المعلومات وفقاً للمستوى الإداري الذي تخدمه كما

يلي (Laudon, 2013):

- **مستوى العمليات** level operational والذي يمثل القاعدة الأساسية

لحركة المنظمة ويشتمل على إدارة عملياتها.

- **المستوى المعرفي** level knowledge والذي يشتمل على العاملين

في مجالات البيانات والمعلومات والمعرفة.

- **المستوى الإداري** management level والذي يشتمل على إدارات المنظمة الوسطى.
 - **المستوى الاستراتيجي** strategic والذي يشتمل على الإدارات العليا، أو إدارات العمل الاستراتيجي في المنظمة.
3. **الدور الاستراتيجي لنظم المعلومات الإدارية.**
- يتضح الدور الاستراتيجي لنظم المعلومات الإدارية من خلال تأثيرها الجوهرى في الأنشطة الرئيسية التالية (غالب، 2005):
1. المشاركة في صياغة الرؤيا الإستراتيجية للمنظمة من خلال إضفاء خصائص البساطة والوضوح والعمق والشمول على هذه الخصائص.
 2. دعم عملية صياغة رسالة المنظمة عن طريق تحديد أنواع أنشطة الأعمال الجوهرية وتقديم معلومات عن الأسواق المستهدفة وتحليل ناصر الميزة التنافسية الإستراتيجية.
 3. صياغة الأهداف الإستراتيجية للمنظمة من خلال المقارنة عناصر القوة والضعف من خلال مقارنة عناصر القوة والضعف في داخل المنظمة بالفرص والتهديدات الحالية والمتوقعة في البيئة الخارجية.
 4. تقديم المعلومات ذات الجودة الشاملة للمفاضلة بين البدائل الإستراتيجية الممكنة واختيار إستراتيجية الأعمال الشاملة الملائمة للمنظمة.
 5. تعمل نظم المعلومات الإدارية على تحقيق الميزة التنافسية الإستراتيجية المؤكدة وذلك من خلال ما توفره من معلومات عن قوى المنافسة الرئيسة.

4. ومن فوائد نظم المعلومات الإدارية (الصيرفي، 2005):

1. تقديم المعلومات إلى مختلف المستويات الإدارية عند الحاجة لغرض ممارسة وظائفها في التخطيط والتنظيم والرقابة.
 2. تحديد وتوضيح قنوات الاتصال أفقيا وعموديا بين الوحدات الإدارية في المنظمة لتسهيل عملية الاسترجاع.
 3. تقييم نشاطات المنظمة وتقييم النتائج بغية تصحيح الانحرافات.
- حفظ البيانات والمعلومات وتزويد المستفيدين بالمعلومات التي يرغبونها.

5. فوائد أنظمة المعلومات الإدارية في الحوكمة

حينما نتحدث عن فوائد نظام المعلومات نعني بذلك حاجة المنظمة الفعلية إليه. ويتفق العديد من الكتاب الإداريين بأن المنظمة تحتاج إلى نظام المعلومات الإدارية ، لتمكينها من تنسيق فعاليتها والأهداف الفرعية العديدة لكافة الوحدات الإدارية داخلها ، ومن القيام بمهام التخطيط والرقابة بصورة فعالة (القاضي، 2001) .

ويمكن القول بأن الحاجة إلى نظام المعلومات قائمة طالما أن المنظمة تنوي البقاء حية ، كفاءة في توجيه وتنظيم وموازنة كافة أنشطتها ، للوصول إلى النتائج التي وجدت من أجلها خاصة إذا ما قارنا بقاء المنظمة في بيئة عمل متغيرة ومتطورة (النجار، 2007) .

ويمكن أن يفيد نظم المعلومات الإدارية في تقديم المعلومات التي تحتاجها في مختلف الإدارات في المنظمة لممارسة العمليات الإدارية. وفي تعبير آخر في ضوء هذه المعلومات يمكن ممارسة التخطيط

والتنظيم والتوجيه والرقابة على الأداء بكفاءة وفاعلية. إضافة إلى تحديد وتوضيح قنوات الاتصال أفقيا وعموديا بين الوحدات الإدارية في العمل، وتسهيل عملية استرجاع المعلومات وتقييم نشاطات المنظمة ومردودها الاستثماري لكافة الطاقات المتاحة من خلال المؤشرات أو المعايير التي يفرزها النظام لأغراض قياس كفاءة الأداء وتقييم النتائج ، واتخاذ قرارات أكثر فاعلية ، ويسهل على المنظمة تقدير احتياجات المستقبل ويهيئها لاحتمالات التغيير المتوقعة في بيئة العمل ، وبذلك يكون بوسع الإدارة أن تحدد مسبقا الإجراءات اللازمة لأي تغيير محتمل(القاضي،2001) .

6. مفهوم الحوكمة وأهميتها

يعد مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح Corporate Governance، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح، والتي اتفق عليها، فهي: " أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة ". وقد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح، بحيث يدل كل مصطلح عن وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف. فتعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها: " هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها ".

(Alamgir,2007)

كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها: " مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين ".

وهناك من يعرفها بأنها: " مجموع "قواعد اللعبة" التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل، ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين ". وبمعنى آخر، فإن الحوكمة تعني النظام، أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسؤول والمسئولية (Freeland,2007).

وقد ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخرا من انهيارات مالية ومحاسبية خلال عام 2002. وتزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي. وقد أدى اتساع حجم تلك المشروعات إلى انفصال الملكية عن الإدارة، وشرعت تلك المشروعات في البحث عن مصادر للتمويل أقل تكلفة من المصادر المصرفية، فاتجهت إلى أسواق المال. وساعد على ذلك ما شهده العالم من تحرير للأسواق المالية، فتزايدت انتقالات رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق، ودفع اتساع حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين، وإلى وقوع كثير من الشركات في أزمات مالية. ومن أبرزها دول جنوب شرق آسيا في أواخر التسعينات،

ثم توالى بعد ذلك الأزمات، ولعل من أبرزها أزمة شركتي أنرون وورلد كوم في الولايات المتحدة في عام 2001. وقد دفع ذلك العالم للاهتمام بالحوكمة.

وعلى ذلك، تهدف قواعد وضوابط الحوكمة إلى تحقيق الشفافية والعدالة، ومنح حق مساءلة إدارة الشركة، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وحملة الوثائق جميعاً، مع مراعاة مصالح العمل والعمال، والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة، بما يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه، وتنمية المدخرات، وتعظيم الربحية، وإتاحة فرص عمل جديدة. كما أن هذه القواعد تؤكد على أهمية الالتزام بأحكام القانون، والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي، ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين، مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة لتحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ (Fawzy, 2003).

محددات الحوكمة:

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات: المحددات الخارجية وتلك الداخلية (انظر شكل ١ أدناه). ونعرض فيما يلي لهاتين المجموعتين من المحددات بشيء من التفصيل كما يلي (العيسوي، 2003):

أ- المحددات الخارجية:

وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال: القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال

والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس)، وكفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في إحكام الرقابة على الشركات، وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها)، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية.

وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.(Fawzy,2003) .

ب- المحددات الداخلية:

وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة. (Freeland,2007)

وتؤدي الحوكمة في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي، وتعميق دور سوق المال، وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، والحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين. ومن ناحية

أخرى، تشجع الحوكمة على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح، وأخيرا خلق فرص عمل.

معايير الحوكمة:

نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة، فقد حرصت عديد من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع معايير محددة لتطبيقه. ومن هذه المؤسسات: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبنك التسويات الدولية BIS ممثلا في لجنة بازل، ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي.

وفي الواقع، نجد أنه كما اختلفت التعريفات المعطاة لمفهوم الحوكمة، فقد اختلفت كذلك المعايير التي تحكم عملية الحوكمة، وذلك من منظور وجهة النظر التي حكمت كل جهة تضع مفهوما لهذه المعايير، وذلك على النحو التالي(شاكر، 2005):

■ معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

يتم تطبيق الحوكمة وفق خمسة معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1999، علما بأنها قد أصدرت تعديلا لها في عام 2004. وتتمثل في(OECD,2004):

ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.

1- حفظ حقوق جميع المساهمين: وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

2- المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين: وتعنى المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

3- دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة: وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة. ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء.

4- الإفصاح والشفافية: وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.

5- مسؤوليات مجلس الإدارة: وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته

القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

■ **معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية (Basel Committee)**

وضعت لجنة بازل في العام 1999 إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية، وهي تركز على النقاط التالية(شاكر، 2005):

- 1- قيم الشركة وموثيق الشرف للتصرفات السليمة وغيرها من المعايير للتصرفات الجيدة والنظم التي يتحقق باستخدامها تطبيق هذه المعايير.
- 2- إستراتيجية للشركة معدة جيدا، والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد في ذلك.
- 3- التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمنا تسلسلا وظيفيا للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس.
- 4- وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات والإدارة العليا.
- 5- توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسؤوليات (Checks & Balances).
- 6- مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا، أو متخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة.
- 7- الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة

سليمة، وأيضا بالنسبة للمديرين أو الموظفين سواء كانت في شكل تعويضات أو ترقيات أو عناصر أخرى.

8- تدفق المعلومات بشكل مناسب داخليا أو إلى الخارج.

■ معايير مؤسسة التمويل الدولية

وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في عام 2003 موجّهات وقواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحوكمة في المؤسسات على تنوعها، سواء كانت مالية أو غير مالية، وذلك على مستويات أربعة كالتالي (شاكر، 2005):

- 1- الممارسات المقبولة للحكم الجيد.
- 2- خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد.
- 3- إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا.
- 4- القيادة.

7. حوكمة الشركات

يشير مفهوم حوكمة الشركات، بشكل عام، إلى القواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة (حملة السندات والعمال والموردين والدائنين والمستهلكين من ناحية أخرى).

وبشكل أكثر تحديدا، يقدم هذا الاصطلاح إجابات لعدة تساؤلات من أهمها: كيف يضمن المالكون ألا تسيء الإدارة استغلال أموالهم؟ كيف يتأكد هؤلاء أن الإدارة تسعى إلى تعظيم ربحية وقيمة أسهم الشركة في الأجل الطويل؟ ما مدى اهتمام الإدارة بالمصالح الأساسية للمجتمع في مجالات

الصحة والبيئة؟ وأخيراً، كيف يتمكن حملة الأسهم وأصحاب المصالح من رقابة الإدارة بشكل فعال؟

ويثير مصطلح حوكمة الشركات بعض الغموض لثلاثة أسباب رئيسية مرتبطة بحدثة هذا الاصطلاح: السبب الأول هو أنه على الرغم من أن مضمون حوكمة الشركات وكثير من الأمور المرتبطة به ترجع جذورها إلى أوائل القرن التاسع عشر، حيث تناولتها نظرية المشروع وبعض نظريات التنظيم والإدارة، إلا أن هذا الاصطلاح لم يعرف في اللغة الإنجليزية، كما أن مفهومه لم يبدأ في التبلور إلا منذ قرابة عقدين أو ثلاثة عقود (Fawzy,2003).

بينما يتمثل السبب الثاني في عدم وجود تعريف قاطع وواحد لهذا المفهوم.

فبينما ينظر إليه البعض من الناحية الاقتصادية على أنه الآلية التي تساعد الشركة في الحصول على التمويل، وتضمن تعظيم قيمة أسهم الشركة واستمرارها في الأجل الطويل، فإن هناك آخرون يعرفونه من الناحية القانونية على أنه يشير إلى طبيعة العلاقة التعاقدية من حيث كونها كاملة أم غير كاملة، والتي تحدد حقوق وواجبات حملة الأسهم وأصحاب المصالح من ناحية، والمديرين من ناحية أخرى، كما أن هناك فريق ثالث ينظر إليه من الناحية الاجتماعية والأخلاقية، مركزين بذلك على المسؤولية الاجتماعية للشركة في حماية حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين، وتحقيق التنمية الاقتصادية العادلة، وحماية البيئة.

ويرجع السبب الثالث لغموض هذا المصطلح إلى أن هذا المفهوم مازال في طور التكوين، ومازالت كثير من قواعده ومعاييره في مرحلة المراجعة والتطوير. ومع ذلك هناك شبه اتفاق بين الباحثين والممارسين حول أهم محدداته وكذلك معايير تقييمه (Fawzy,2003).

8. أهمية حوكمة الشركات

منذ عام 1997، ومع انفجار الأزمة المالية الآسيوية، أخذ العالم ينظر نظرة جديدة إلى حوكمة الشركات.

والأزمة المالية المشار إليها، قد يمكن وصفها بأنها كانت أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي تنظم نشاط الأعمال والعلاقات فيما بين منشآت الأعمال والحكومة.

وقد كانت المشاكل العديدة التي برزت إلى المقدمة أثناء الأزمة تتضمن عمليات ومعاملات الموظفين الداخليين والأقارب والأصدقاء بين منشآت الأعمال وبين الحكومة، وحصول الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل، في نفس الوقت الذي حرصت فيه على عدم معرفة المساهمين بهذه الأمور، وإخفاء هذه الديون من خلال طرق ونظم محاسبية "مبتكرة"، وما إلى ذلك. كما أن الأحداث الأخيرة ابتداءً بفضيحة شركة إنرون Enron وما تلا ذلك من سلسلة اكتشافات تلاعب الشركات في قوائمها المالية، أظهر بوضوح أهمية حوكمة الشركات حتى في الدول التي كان من المعتاد اعتبارها أسواقاً مالية "قريبة من الكمال" (Freeland,2007). وقد اكتسبت حوكمة الشركات أهمية أكبر بالنسبة للديمقراطيات الناشئة نظراً لضعف النظام القانوني الذي لا يمكن معه إجراء تنفيذ العقود وحل

المنازعات بطريقة فعالة. كما أن ضعف نوعية المعلومات تؤدي إلى منع الإشراف والرقابة، وتعمل على انتشار الفساد وانعدام الثقة. ويؤدي إتباع المبادئ السليمة لحوكمة الشركات إلى خلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة، مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية، ومكافحة مقاومة المؤسسات للإصلاح.

وقد أدت الأزمة المالية بكثير منا إلى اتخاذ نظرة عملية جيدة عن كيفية استخدام حوكمة الشركات الجيدة لمنع الأزمات المالية القادمة. ويرجع هذا إلى أن حوكمة الشركات ليست مجرد شيء أخلاقي جيد نقوم بعمله فقط، بل إن حوكمة الشركات مفيدة لمنشآت الأعمال، ومن ثم فإن الشركات لا ينبغي أن تنتظر حتى تفرض عليها الحكومات معايير معينة لحوكمة الشركات، إلا بقدر ما يمكن لهذه الشركات أن تنتظر حتى تفرض عليها الحكومات أساليب الإدارة الجيدة التي ينبغي عليها إتباعها في عملها (شاكر، 2005).

وعلى سبيل المثال، فإن حوكمة الشركات الجيدة، في شكل الإفصاح عن المعلومات المالية، يمكن أن يعمل على تخفيض تكلفة رأس مال المنشأة. كما أن حوكمة الشركات الجيدة تساعد على جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أم المحلية، وتساعد في الحد من هروب رؤوس الأموال، ومكافحة الفساد الذي يدرك كل فرد الآن مدى ما يمثلته من إعاقة للنمو. وما لم يتمكن المستثمرون من الحصول على ما يضمن لهم عائداً على استثماراتهم، فإن التمويل لن يتدفق إلى المنشآت.

وبدون التدفقات المالية لن يمكن تحقيق الإمكانيات الكاملة لنمو المنشأة. وإحدى الفوائد الكبرى التي تنشأ من تحسين حوكمة الشركات هي ازدياد إتاحة التمويل وإمكانية الحصول على مصادر أرخص للتمويل وهو ما يزيد من أهمية الحوكمة بشكل خاص بالنسبة للدول النامية. إن حوكمة الشركات تعتمد في نهاية المطاف على التعاون بين القطاعين العام والخاص لخلق نظام لسوق تنافسية في مجتمع ديمقراطي يقوم على أساس القانون.

وتتناول حوكمة الشركات موضوع تحديث العالم العربي عن طريق النظر في الهياكل الاقتصادية وهياكل الأعمال التي تعزز القدرة التنافسية للقطاع الخاص، وتجعل المنطقة أكثر جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر، كما تحقق تكاملاً للمنطقة في الأسواق العالمية (العيسوي، 2003).

ثالثاً: التحليل الإحصائي

تم احتساب معامل الإتساق الداخلي من خلال قياس كرونباخ الفأ، إذ بلغت قيمته للأداة ككل (0.84%) وهي نسبة ممتازة كونها أعلى من النسبة المقبولة (60%). كما تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لمتغيرات الدراسة وكانت كالاتي:

المحور الأول: الأفراد

الجدول (1)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لمستوى الأفراد

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	يتم إعطاء كل موظف صلاحيات تتناسب ووظيفته	4.2667	0.82	الأولى
2	البرامج التدريبية المقدمة للأفراد على نظم المعلومات تساهم في إرساء الحوكمة المفيدة	4.2333	0.67	الثانية
3	الأفراد القائمين على نظام المعلومات يتمتعون بالكفاءة المطلوبة	4.1333	0.73	الثالثة
4	يتوفر في البنوك أفراد قادرين على التفاعل مع النظام	3.6667	0.88	الرابعة
5	المجموع	4.075	0.775	

يظهر من الجدول أعلاه أن الفقرة " يتم إعطاء كل موظف صلاحيات تتناسب ووظيفته " قد احتلت المرتبة الأولى بوسط حسابي 4.2 وانحراف معياري 0.82 وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة " البرامج التدريبية المقدمة للأفراد على نظم المعلومات تساهم في إرساء الحوكمة المفيدة " بوسط حسابي 4.2 وانحراف معياري 0.67 وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة " يتوفر في البنوك أفراد قادرين على التفاعل مع النظام " بوسط حسابي 3.66 قد بلغ وانحراف معياري 0.88. وبلغ الوسط الحسابي للمجال ككل 4.07 والانحراف المعياري 0.77.

المحور الثاني: البرمجيات

الجدول (2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لتوفر البرمجيات

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	يستخدم البنك برمجيات متطورة	3.8333	0.91	الأولى
2	البرمجيات المستخدمة تساهم في إرساء الحوكمة بشكل واسع	3.8000	1.12	الثانية
3	يعمل البنك على تحديث البرمجية باستمرار	3.8000	0.88	الثالثة
4	البرمجيات المستخدمة في البنك تتناسب وطبيعة العمل	3.6333	1.033	الرابعة
	المجموع	3.8111	0.97	

يظهر من الجدول (2) أن الفقرة " يستخدم البنك برمجيات متطورة " قد احتلت المرتبة الأولى بوسط حسابي 3.8 وانحراف معياري 0.91 وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة " البرمجيات المستخدمة تساهم في إرساء الحوكمة بشكل واسع " بوسط حسابي 3.8 وانحراف معياري 1.12 وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة " البرمجيات المستخدمة في البنك تتناسب وطبيعة العمل " بوسط حسابي 3.63 قد بلغ وانحراف معياري 1.03. وبلغ الوسط الحسابي للمجال ككل 3.81 والانحراف المعياري 0.97.

المحور الثالث: الشبكات

الجدول (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لتوفر الشبكات

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	يتم الوصول للمعلومات التي تقدمها شبكات الاتصال بسهولة ويسر	4.1000	0.99	الأولى
2	يستخدم البنك شبكات اتصال متطورة	3.9667	0.76	الثانية
3	يتم تحديث الشبكات باستمرار	3.7333	0.69	الثالثة
	المجموع	3.933	0.813	

يبين الجدول (3) أعلاه أن الفقرة " يتم الوصول للمعلومات التي تقدمها شبكات الاتصال بسهولة ويسر " قد احتلت المرتبة الأولى بوسط حسابي 4.1 وانحراف معياري 0.99 وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة " يستخدم البنك شبكات اتصال متطورة " بوسط حسابي 3.9 وانحراف معياري 0.76 وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة " يتم تحديث الشبكات باستمرار " بوسط حسابي 3.7 قد بلغ وانحراف معياري 0.69. وبلغ الوسط الحسابي للمجال ككل 3.93 والانحراف المعياري 0.81.

المحور الرابع: البيانات

الجدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لبعد البيانات

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة
1	يتم متابعة وتقييم وصول البيانات في البنك	4.0000	0.94	الأولى
2	البيانات التي يقدمها البنك ذات نوعية جيدة.	3.7333	1.014	الثانية
3	يعمل البنك على تحديث بياناته باستمرار	3.7000	0.95	الثالثة
4	تستخدم البيانات التي يتم إرسالها في إرساء قواعد الحوكمة	3.547	1.321	الرابعة
	المجموع	3.74	1.056	

يظهر الجدول (4) أن الفقرة " يتم متابعة وتقييم وصول البيانات في البنك " قد احتلت المرتبة الأولى بوسط حسابي 4 وانحراف معياري 0.94 وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة " البيانات التي يقدمها البنك ذات نوعية جيدة " بوسط حسابي 3.7 وانحراف معياري 1.01 وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة " تستخدم البيانات التي يتم إرسالها في إرساء قواعد الحوكمة " بوسط حسابي 3.7 قد بلغ وانحراف معياري 0.95. وبلغ الوسط الحسابي للمجال ككل 3.74 والانحراف المعياري 1.05.

المحور الخامس: التكنولوجيا

الجدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب للتكنولوجيا

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	يبنى البنك إستراتيجية واضحة في مجال تقديم الخدمات للعملاء الكترونيا	4.00	0.94	الأولى
2	تستغل التكنولوجيا بالشكل الأمثل بما يخدم مجال تقديم الخدمات	3.90	1.279	الثانية
3	الأجهزة المتوفرة في البنك كافيه وحديثة	3.84	0.87	الثالثة
4	يوجد برامج تدريبية لاستخدام التكنولوجيا المتوفرة	3.62	0.72	الرابعة
5	التكنولوجيا المتوفرة تساعد في تقديم أفضل الخدمات للعملاء	3.41	0.89	الخامسة
6	وجود تطوير مستمر للتكنولوجيا المتوفرة	3.32	1.1	السادسة
	المجموع	3.68	0.966	

نستنتج من الجدول أعلاه أن الفقرة " يبنى البنك استراتيجية واضحة في مجال تقديم الخدمات للعملاء الكترونيا " قد احتلت المرتبة الأولى بوسط حسابي 4.00 وانحراف معياري 0.94 وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة " وجود تطوير مستمر للتكنولوجيا المتوفرة " بوسط حسابي 3.68 قد بلغ وانحراف معياري 1.1. وبلغ الوسط الحسابي للمجال ككل 3.68 والانحراف المعياري 0.966.

الجدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال نظم المعلومات

الرقم	المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	الأفراد	4.075	0.775
2	البرمجيات	3.8111	0.97
3	الشبكات	3.933	0.813
4	البيانات	3.74	1.056
5	التكنولوجيا	3.68	0.966
	نظم المعلومات	3.84	0.942

يتضح من الجدول (6) أن مجال نظم المعلومات جاء ضمن الموافقة المرتفعة حيث بلغ الوسط الحسابي لمجال نظم المعلومات (3.84) وانحراف المعياري (0.942) ما يدل على تقارب إجابات عينة الدراسة.

المحور السادس: الشفافية

الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب للشفافية

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	توفير بيانات وتقارير دقيقة من لجنة المراجعة يساعد على القيام بالمهام بفاعلية	4.214	1.241	الأولى
2	المعاملات التي تقوم بها البنوك تتسم بالشفافية	3.874	0.9874	الثانية
3	المعلومات التي تقدمها نظم المعلومات في تعزيز الحوكمة تتسم بالشفافية	3.785	0.7854	الثالثة
	المجموع	3.95	1.0046	

يظهر من الجدول (7) أن الفقرة " توفير بيانات وتقارير دقيقة من لجنة المراجعة يساعد على القيام بالمهام بفاعلية " قد احتلت المرتبة الأولى

بوسط حسابي 4.2 وانحراف معياري 1.24 وجاءت في المرتبة الثانية
 الفقرة " المعاملات التي تقوم بها البنوك تتسم بالشفافيه " بوسط حسابي
 3.87 وانحراف معياري 0.98 وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة "
 المعلومات التي تقدمها نظم المعلومات في تعزيز الحوكمة تتسم بالشفافيه "
 بوسط حسابي 3.78 قد بلغ وانحراف معياري 0.78. وبلغ الوسط
 الحسابي للمجال ككل 33.95 والانحراف المعياري 1.004.

المحور السابع: العدالة

الجدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب للعدالة

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	تشكيل لجنة المراجعة من خارج أعضاء مجلس الإدارة يدعم تطبيق الحوكمة	4.01	0.97	الأولى
2	تقوم البنوك بتقديم الحوافز للعاملين بناء على أدائهم في العمل	3.87	1.25	الثانية
3	يتم توزيع الأعمال على الموظفين بناء على كفاءتهم	3.72	0.87	الثالثة
4	فهم أعضاء مجلس الإدارة لمعايير حوكمة الشركات يدعم التطبيق الفعلي للحوكمة	3.67	1.421	الرابعة
	المجموع	3.8175	1.12775	

يظهر من الجدول أعلاه أن الفقرة " تشكيل لجنة المراجعة من خارج
 أعضاء مجلس الادارة يدعم تطبيق الحوكمة " قد احتلت المرتبة الأولى
 بوسط حسابي 4.01 وانحراف معياري 0.97 وجاءت في المرتبة الثانية
 الفقرة " ق تقوم البنوك بتقديم الحوافز للعاملين بناء على ادائهم في العمل "
 بوسط حسابي 3.87 وانحراف معياري 1.25 وجاءت في المرتبة الأخيرة
 الفقرة " فهم أعضاء مجلس الإدارة لمعايير حوكمة الشركات يدعم التطبيق

الفعلي للحوكمة " بوسط حسابي 3.67 قد بلغ وانحراف معياري 1.42.
وبلغ الوسط الحسابي للمجال ككل 3.81 والانحراف المعياري 1.12.

المحور الثامن: مسؤوليات المنشأة

الجدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لمسؤوليات المنشأة

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	الإفصاح عن عدد جلسات مجلس الإدارة ومعدل حضور كل عضو يدعم تطبيق الحوكمة	4.11	0.92	الأولى
2	تمتلك نظم المعلومات القدرات والإمكانات لتعزيز الحوكمة	3.78	1.02	الثانية
3	وجود لجنة للمراجعة الداخلية ذات إطار عملي محدد ومكتوب يدعم تطبيق الحوكمة	3.75	0.87	الثالثة
	المجموع	3.88	0.936	

يظهر من الجدول السابق أن الفقرة " الإفصاح عن عدد جلسات مجلس الإدارة ومعدل حضور كل عضو يدعم تطبيق الحوكمة " قد احتلت المرتبة الأولى بوسط حسابي 4.11 وانحراف معياري 0.92 وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة " تمتلك نظم المعلومات القدرات والإمكانات لتعزيز الحوكمة " بوسط حسابي 3.78 وانحراف معياري 1.02 وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة " وجود لجنة للمراجعة الداخلية ذات إطار عملي محدد ومكتوب يدعم تطبيق الحوكمة " بوسط حسابي 3.75 قد بلغ وانحراف معياري 0.87. وبلغ الوسط الحسابي للمجال ككل 3.88 والانحراف المعياري 0.93.

الجدول (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لبعء الانضباط

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	وجود ضوابط بشأن استخدام كلمة السر لكل موظف	4.1	0.93	الأولى
2	يلتزم كل فرد من الأفراد العاملين بالانضباط في أدائهم لواجباتهم	3.67	1.05	الثانية
3	هتم البنوك بالسرية في تعاملاتها وبما يدعم تعزيز الحوكمة	3.54	0.91	الثالثة
4	تلتزم البنوك بخططها المرسومة من اجل الوصول إلى أعلى الدرجات لدعم وتعزيز الحوكمة	3.31	1.22	الرابعة
	المجموع	3.655	1.0275	

يظهر من الجدول أعلاه أن الفقرة " وجود ضوابط بشأن استخدام كلمة السر لكل موظف " قد احتلت المرتبة الأولى بوسط حسابي 4.1 وانحراف معياري 0.93 وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة " يلتزم كل فرد من الأفراد العاملين بالانضباط في أدائهم لواجباتهم " بوسط حسابي 3.67 وانحراف معياري 1.05 وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة " تلتزم البنوك بخططها المرسومة من اجل الوصول إلى أعلى الدرجات لدعم وتعزيز الحوكمة " بوسط حسابي 3.31 قد بلغ وانحراف معياري 1.22 وبلغ الوسط الحسابي للمجال ككل 3.65 والانحراف المعياري 1.02.

المحور العاشر: الاستقلالية

الجدول (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لمستوى الاستقلالية

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	تعتمد البنوك في عملها على تكنولوجيا متطورة	4.41	0.94	الأولى
2	المعلومات التي تقدمها من نظم المعلومات لها القدرة على تعريف المشكلة بشكل ممتاز لإرساء وتعزيز الحوكمة	3.84	1.014	الثانية
3	يمتلك الموظف في البنك المعرفة الكافية بمفهوم الحوكمة	3.62	0.95	الثالثة
	المجموع	3.95	0.968	

يظهر من الجدول أعلاه أن الفقرة "تعتمد البنوك في عملها على تكنولوجيا متطورة" قد احتلت المرتبة الأولى بوسط حسابي 4.41 وانحراف معياري 0.94 وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة "المعلومات التي تقدمها من نظم المعلومات لها القدرة على تعريف المشكلة بشكل ممتاز لإرساء وتعزيز الحوكمة" بوسط حسابي 3.84 وانحراف معياري 1.01 وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة "يمتلك الموظف في البنك المعرفة الكافية بمفهوم الحوكمة" بوسط حسابي 3.7 قد بلغ وانحراف معياري 0.95. وبلغ الوسط الحسابي للمجال ككل 3.95 والانحراف المعياري 0.96.

الجدول (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال نظم الحوكمة

الرقم	المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	الشفافية	3.95	1.0046
2	العدالة	3.8175	1.12775
3	مسؤوليات المنشأة	3.88	0.936
4	الانضباط	3.655	1.0275
5	الاستقلالية	3.95	0.968
	الحوكمة	3.84	0.96

يتضح من الجدول (12) أن مجال نظم المعلومات جاء ضمن الموافقة المرتقعة حيث بلغ الوسط الحسابي لمجال نظم المعلومات (3.84) وانحراف المعياري (0.96) ما يدل على تقارب إجابات عينة الدراسة.

الجدول (13) مصفوفة الارتباط للمتغيرات

الحوكمة نظم المعلومات		الشفافية	العدالة	مسؤوليات المنشأة	الانضباط	الاستقلالية	الأداة ككل
نظم المعلومات	معامل الارتباط ر	0.323**	0.167**	0.382**	0.585**	0.589**	0.334**
	الدلالة الإحصائية	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	معامل الارتباط ر	0.367**	0.264**	0.425**	0.631**	0.651**	0.404**
	الدلالة الإحصائية	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	معامل الارتباط ر	0.306**	0.226**	0.433**	0.597**	0.605**	0.363**
	الدلالة الإحصائية	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الأداة ككل	معامل الارتباط ر	0.370**	0.242**	0.467**	0.600**	0.420**	0.410**
	الدلالة الإحصائية	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05).

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.01).

يتبين من الجدول (13) وجود علاقة ايجابية دالة إحصائية بين نظم المعلومات وإبعاد الحوكمة

الجدول (14) نتائج تطبيق اختبار (One Sample T-test) على مجال نظم المعلومات والشفافية

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجات الحرية	مستوى المعنوية Sig
نظم المعلومات	3.97	0.55	21.04	93	0.000

قيمة (T) الجدولية 1.96

يبين الجدول رقم (24) نتائج اختبار (ت) للفرضية الأولى، إذ تشير النتائج إلى أن نظم المعلومات تؤثر على الشفافية بمتوسط حسابي (3.97) أي بنسبة (79.4%)، وان مستوى المعنوية (0.00) وهي اقل من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$)، وبلغت قيمة (ت) المحسوبة لمجال نظم المعلومات (21.04) وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$). وبهذا يتم قبول الفرضية، التي تنص على انه "هناك تأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نظم المعلومات وبين تعزيز الشفافية في البنوك.

الجدول (15) نتائج تطبيق اختبار (One Sample T-test)

على مجال نظم المعلومات والعدالة

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجات الحرية	مستوى المعنوية Sig
نظم المعلومات	4.15	0.57	24.25	143	0.000

ويبين الجدول رقم (15) نتائج اختبار (T) للفرضية الثانية، إذ تشير النتائج أنَّ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين نظم المعلومات والعدالة بمتوسط حسابي (4.15) أي بنسبة (83%)، وان مستوى المعنوية (0.00) وهي اقل من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$)، وبلغت قيمة (T) المحسوبة (24.25) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)). وبهذا يتم قبول الفرضية التي تنص على انه "هناك تأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نظم المعلومات والعدالة في البنوك.

الجدول (16) نتائج اختبار (T.test– One Sample)

لمجال نظم المعلومات وتعزيز مسؤوليات البنوك

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجات الحرية	مستوى المعنوية Sig
نظم المعلومات	4.15	0.64	21.54	143	0.000

يبيّن الجدول رقم (16) نتائج اختبار (ت) للفرضية الثالثة، إذ تشير النتائج أنَّه علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين نظم المعلومات وتعزيز مسؤوليات البنوك بمتوسط حسابي (4.15) أي

بنسبة (83%)، وان مستوى المعنوية (0.00) وهي اقل من مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0.05$ ، وان قيمة (T) المحسوبة كانت (21,54) وهي قيمة دالة احصائيا عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$). وبهذا قبول الفرضية ، التي تنص على انه " هناك تاثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نظم المعلومات وبين تعزيز مسؤوليات البنوك.

الجدول (17) نتائج اختبار (T.test– One Sample)

بين نظم المعلومات وبين الانضباط في البنوك.

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجات الحرية	مستوى المعنوية Sig
نظم المعلومات	4.10	0.52	25.36	143	0.000

وتم تطبيق اختبار (One Sample T-test) جدول (17) ، إذ تشير النتائج أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ (بين نظم المعلومات وبين الانضباط في البنوك، بمتوسط حسابي (4.10) أي بنسبة (82%)، ويظهر من جدول (17) أن قيمة (T) بلغت (25.36) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوي الدلالة الإحصائية وهي اقل من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) وبالتالي يتم قبول الفرضية هناك تأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نظم المعلومات وبين الانضباط في البنوك.

الجدول (18) نتائج تطبيق اختبار (One sample T-test)

على مجال نظم المعلومات واستقلالية البنوك.

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجات الحرية	مستوى المعنوية Sig
نظم المعلومات	3.42	0.63	7.87	143	0.000

يبين الجدول رقم (18) نتائج اختبار (T) للفرضية الخامسة، إذ تشير النتائج أنه علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين نظم المعلومات وبين استقلالية البنوك. بمتوسط حسابي (3.42) أي بنسبة (68.4%)، وان مستوى المعنوية (0.00) وهي اقل من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$)، وان قيمة (ت) المحسوبة بلغت (7.87) وهي دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، وبهذا يتم قبول الفرضية، التي تنص على انه " هناك تأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نظم المعلومات وبين استقلالية البنوك.

النتائج:

بعد إجراء التحليل الإحصائي توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

1. هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نظم المعلومات والعدالة في البنوك.
2. هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نظم المعلومات وبين تعزيز مسؤوليات البنوك
3. هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نظم المعلومات وبين الانضباط في البنوك.
4. هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نظم المعلومات وبين استقلالية البنوك.

5. هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نظم المعلومات وبين تعزيز الشفافية في البنوك.

6. وجود علاقة ايجابية دالة إحصائيا بين نظم المعلومات وأبعاد الحوكمة بشكل عام.

بعد استخراج أهم النتائج يوصي الباحث بما يلي:

- دعم عملية البحث في مجال نظم المعلومات لتحقيق وخدمة نوعية المعلومات حتى يقلل من انتشار حالات الفساد والتلاعب ولانتهاء حالة الحوكمة الرديئة بفعل ذلك.

- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في ما يتعلق بالحوكمة لدعم المزايا ودرء العيوب، واختصار الوقت بعدم تكرار التجارب و الاخطاء ثم محاولة تصحيحها بعد ذلك .

- من الضروري تدريب العاملين في الوحدات الاقتصادية على الاستخدامات الحديثة لنظم المعلومات والتطورات الحديثة.

- وضع أسس نظام فعال لحوكمة المؤسسة ليساهم في تحقيق الشفافية وكفاءة الأسواق.

- الاهتمام بإيجاد البيئة السياسية والاقتصادية المناسبة لتطبيق الحوكمة، أي تلك البيئة التي تؤمن سيادة الشفافية ودولة القانون من خلال توفر قاعدة البيانات والمعلومات. الصحيحة عن نشاط تلك المؤسسات لما لذلك من أهمية من عملية التنمية بمفهومها الشامل.

- على نظام حوكمة المؤسسة أن يضمن نشر المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب حول كل المواضيع الهامة المتعلقة بالمؤسسة لاسيما الوضع المالي، النتائج، المساهمون وحوكمة المؤسسة.